احسنها الرابع الصفات المعنوية وهي صفات الذات اللازمة لصفة المعاني
وهي كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما وزاد
بعضهم قسما خامسا وهي صفات الافعال وهي عبارة عن التعلق التنجيزي بالمعدوم
دون الارادة بالممكنات كخلقه تعالى ورزقه واماتته تعالى واحيائه وتخريجه و
تسكينه واه شئت قلت هي عبارة عن صدور الممكنات عن القدرة والارادة
وهي تنقسم الى قسمين صفة معللة وجودية كالمتكلم المذكورة وصفة
معللة سلبية كمعنوية تعالى من شاء من اهل المعاصي بانه عبارة عن تركه
العقوبة مع استحقاقها والاشعري هذا الترك متأخر عن المعصية الحادثة
وهو جعل بناء على ان الترك امر او سلب بعد العقوبة لم يستحقها بناء
على انه ليس بعدم وزاد بعضهم قسما سادسا وهي الصفات الحاملة لسائر
افسام الصفات كالالوهية والكبرياء والعظمة وانما تعرضنا بهذه الصفات
لبيان فسم وحد وهو صفات المعاني اعنى، بثبوتها واشارة الى وجود
وجود طارد على المعتزلة الذين قالوا بنفيها ولم يثبتوا منها الا الكلام
وجعلوه صفة معللة بناء منهم على حد الكلام هو الحروف والاصوات فعلى كونه
متكلما عندهم انه فاعل للكلام خالق له في محل وسيأتي ان شاء الله تعالى
الرد عليهم عند تعرضنا لشرح الكلام القديم واثبات بطلان مذهب المعتزلة الذين
انهم جعلوا كل صفة حادثة فاية بنفسها لا في محل والحاصل ان
المعتزلة كلهم انكروا صفات المعاني التي اثبتوها جماعة اهل السنة ووافقوهم
على اتصافه تعالى باحكامها المعنوية وهو كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا
وسميعا وبصيرا ومتكلما وقالوا يجب ان تكون هذه الاحكام واجبة لذاته تعالى

وانما قلنا

وانما قلنا بصفات المعاني كما به الشاهد لما يلزم على تعليلها به حقه تعالى
من جواز اتصافه بالاضداد على ما ذكر يقتضي وجودها واتصافه تعالى بالجواز
وذلك مستحيل وايضا يلزم على اثباتها كثرة القدماء والاجماع على انه القديم واحد
ولا يلزم على اثباتها تعدد الالهية لان تكثر حينئذ مشاركة للاله في القدم
اخص صفات الاله والمشاركة في الاخص توجب المشاركة في الاسم فيلزم ان
تشارك تعالى صفات الالهية وهذا الفيلسوف يحيلوه واحد اما ما اعتبر به من
الحالي تعلل الاحكام المعنوية بالمعاني فلا يلزم منه جواز اتصافها بالاضداد لان
معنى تعليل الاحكام بها ملازمتها لها بحيث يثبت بثبوتها وينتفي بانتفائها فقط واحد وليس
معناه ان صفات المعاني اثرت في ثبوت الصفات المعنوية واوجدتها الثبوت
والحصول واذا كان التعليل بهذا لا يلزم منه الا ان يكون الحال جائزا على الحدوث لان ذلك
لا يستلزم جواز ان يتصف بالمشاهد بسلازم واجبان في الشاهد الغائب ولا يفقد ذلك
بوجوبها وذلك كما تقول كونه تعالى قادرا ملازم لكونه تعالى مريدا وهما متلازمان
لكونه جائزا وعلة العلة علة وعلى ما كان تعالى به الفعل معلولا واما ما الزموه
من مخالفة الاجماع بتكثير القدماء فباسد لان الشيء لا يتكثر صفاته
والذات القديمة تراجعت واه تعددت صفاتها متعلق الاجناس واحدة
الذات الذي هي موصوفة بصفة الالهية لان وحدة الموصوف بالقدم من
غير تقييد بكونه ذاتا واما ما الزموه من تعدد الالهة بسبب اشتراكها
في اخص صفات الاله وهو القدم فباسد لان القدم ليس صفة نفسية بدليل
تعقل وجود الذات قبل تعقل قدمها والاخص لا يكون الا صفة نفسية لا يمكن
تعقل الذات بدونها كالحيوانية للانسان بل هو اخص صفات القسم

Copyright © King Saud University